المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

8-1-2026

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-1-8 تاريخ الإصدار 9-1-2026

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **الحكومة السورية**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها
- **الحكومة التركية**
- **الحكومة الإسرائيلية**
- **قوات التحالف الدولي**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

شهد الأسبوع الممتد بين **02 كانون الثاني/يناير 2026 و08 كانون الثاني/يناير 2026** توثيق **179 حدثًا في 14 محافظة**، أسفرت عن **802 انتهاكًا** موثقًا. يعكس ذلك **زيادة عددية** مقارنة بالأسبوع السابق **(153/752)**، مع بقاء مركّبية الواقعة مرتفعة عند نحو **4.48 انتهاك/حدث.**

المؤشر	الأسبوع 26-01	الأسبوع 02-08	القراءة التحليلية
إجمالي الأحداث	153	179	اتساع نطاق الوقائع (+26) بما يرجّح توسّع ساحات الاحتكاك/الضبط بدل انحسار موجة واحدة.
إجمالي الانتهاكات	752	802	ارتفاع (+50) يعكس ضغطًا حقوقيًا متجددًا، مع انتقال جزئي من "تراكب داخل الحدث" إلى كثرة الوقائع.
عدد المحافظات المتأثرة	13	14	اتساع جغرافي طفيف (عودة/ظهور محافظة ضمن الرصد) مع استمرار تمركز الثقل في محافظات بعينها.
معدل الانتهاكات لكل حدث	4.92	4.48	انخفاض نسبي بالمركّبية يشير إلى وقائع أكثر عددًا لكن أقل تراكبًا، دون دلالة على تحسن حمائي بنيوي.

أعداد الضحايا

الفئة	الأسبوع 26-01	الأسبوع 02-08	التفسير الحقوقي
المعتقلون تعسفيًا	181	841	قفزة كبيرة تؤشر إلى توسّع "سلسلة الضبط" (توقيفات/مداهمات/حواجز) واتساع ظلّ الإجراءات في البيئة الانتقالية.
فصل تعسفي		894	انتهاك ممتد يمسّ سبل العيش ويشير إلى توظيف أدوات إدارية/اقتصادية كآلية ضبط، بما يعمّق هشاشة الحماية بعد سقوط النظام.
الجرحى	241	995	ارتفاع حاد يعكس زيادة استخدام القوة/الاحتكاك الميداني، مع أثر بشري مباشر حتى دون حرب واسعة.
القتلى	76	132	تصاعد يدل على انزلاقات موضعية خطِرة في العنف المميت، ما يبقي مخاطر الحق في الحياة مرتفعة.
المخطوفون/المختفون	32	32	ثبات مرتفع يؤكد استمرار مخاطر الاختفاء/الخطف كتهديد جسيم ومؤشر على فجوات حماية ومساءلة.
حالات غير محددة	41	17	انخفاض يشير إلى تحسن نسبي في التصنيف/التوثيق أو إلى تقليص فجوات الإبلاغ تحت الضغط.

خلال الأسبوع المشمول بالتقييم، يظهر المشهد الحقوقي انتقالًا من موجة "صدمة ثم ارتداد" إلى **تقلب مرتفع مع اتساع أفقي** للوقائع، جغرافيًا، تبقى **القنيطرة** مركز الضغط المزمن المرتبط بحرية الحركة والاحتكاك الميداني، بينما يتبدّل تموضع الثقل داخليًا لصالح **حماة وحمص** مع بقاء **دمشق** مرتفعة كحاضنة للضبط المؤسسي، وتحوّل التوتر داخل الساحل عبر هبوط اللاذقية مقابل صعود طرطوس. فاعليًا، يتقدم دور **الجهات الرسمية** كحامل رئيسي للعبء الكمّي والنوعي مقارنة بالأسبوع الماضي، فيما يستمر حضور الاحتلال جنوبًا كضغط يومي منخفض الشدة عالي الأثر، وتتراجع نسبيًا حصة الفاعلين غير الرسميين دون زوال مخاطرهم. نمطيًا، يتصدّر **الحرمان من الحرية والضمانات الإجرائية** مع **الترهيب والتهديد** كحزمة ضبط يومي، بينما يبقى العنف المميت حاضرًا بانزلاقات موضعية، وتتقاطع الانتهاكات مع **ضغط معيشي وإداري** مطلع العام بما يرفع احتمالات الارتداد ويضع أولوية عاجلة لتعزيز ضمانات الضبط القانوني وحماية المدنيين وتخفيف الاحتكاك الاقتصادي–الاجتماعي.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

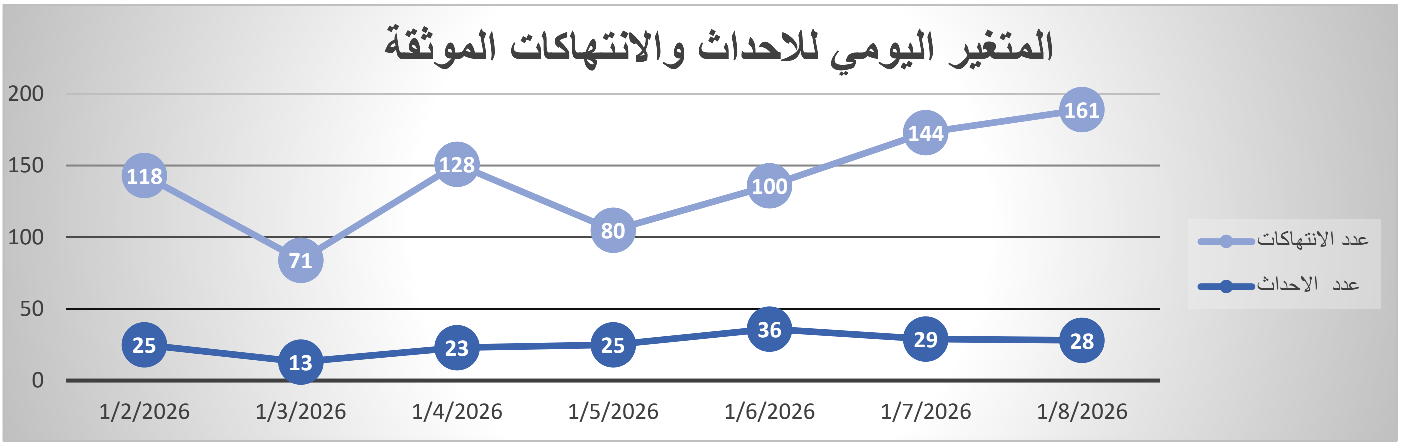

يُظهر الأسبوع الحالي انتقال المشهد من نمط «انتشار احتكاكات منخفضة المركّبة» إلى نمط «تقلب مرتفع مع عودة الحوادث المركّبة»، حيث ترافق اتساع عدد الوقائع منتصف الأسبوع مع تصاعد نوعي في الانتهاكات خلال ذروتي 07 و08 كانون الثاني.

يرتبط هذا التحول بسياق أمني مباشر في المجال الحضري (حلب) وبسياق احتكاك ميداني مزمن في الجنوب (القنيطرة)، إلى جانب إدارة توترات الساحل بأدوات ضبط بدل مقاربات تهدئة مجتمعية، ما يرفع احتمالات الارتداد السريع.

اقتصاديًا، أسهم ضغط مطلع العام والإجراءات النقدية والإدارية في زيادة الاحتكاك اليومي، ودفع نحو تدابير ضبط قصيرة الأجل بدل حلول تنظيمية، دون انعكاس حمائي ملموس.

اجتماعيًا، أدى تآكل الثقة بالمؤسسات وتنامي القلق المعيشي إلى رفع قابلية تحوّل الوقائع المتكررة إلى حوادث مركّبة ذات طابع تمييزي أو انتقامي عند الذروات.

وعليه، لا يمثل الأسبوع قطيعة مع مسار الأسبوع السابق بل امتدادًا له على نطاق أوسع، مع بقاء مستوى المخاطر مرتفعًا وقابلًا للتصعيد الموضعي، ما يستدعي أولوية عاجلة لتعزيز ضمانات الضبط القانوني وتدابير حماية المدنيين بالتوازي مع تدخلات اقتصادية–اجتماعية تخفف الاحتكاك اليومي.

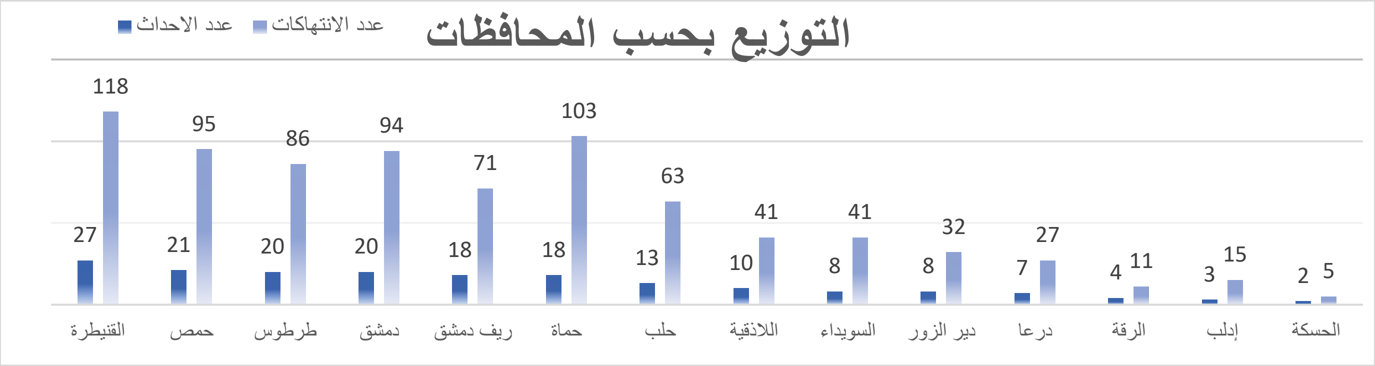

تُظهر الصورة العامة لهذا الأسبوع عدم تحقّق تهدئة فعلية، بل **إعادة توزيع للضغط** من ذروة ساحلية–جنوبية في أواخر ديسمبر إلى ضغط أفقي يتقاسمه الجنوب والمركز والساحل، بما ينسجم مع مرحلة انتقال تُدار فيها التوترات بأدوات ضبط قصيرة الأجل بدل حلول حمائية مستدامة.

استمرار تصدّر **القنيطرة** رغم الانخفاض النسبي يؤكد ترسّخ نمط **احتكاك السيطرة على المجال وحرية الحركة** بما يراكم أثرًا حقوقيًا يوميًا على المدنيين.

في **الساحل**، يعكس هبوط اللاذقية مقابل صعود طرطوس انتقال بؤر التوتر داخل الإقليم بدل انحسارها، في سياق إدارة أمنية للاحتقان دون تهدئة مجتمعية.

تحافظ **دمشق** على مستوى مرتفع من الوقائع باعتبارها مركز الضبط الإجرائي في بيئة حركة كثيفة مع ضعف المساءلة في المرحلة الانتقالية.

وتكشف **قفزة حماة وصعود حمص** عن تقاطع ضغط اقتصادي–إداري مطلع العام مع الضبط الأمني، ما يدفع نحو اتساع الوقائع في الداخل.

أما **حلب**، فرغم ثبات أرقامها، تبقى بؤرة حضرية حساسة ذات قابلية لحوادث مركّبة عند الذروات نتيجة إعادة تموضع فاعلين واحتكاك داخل أحياء مكتظة. في المقابل، يُفهم انخفاض الأطراف كتركيز للضغط على مسارات أكثر حساسية سياسيًا وأمنيًا لا كتحسّن وطني شامل. الخلاصة أن التوزّع الحالي لا يعكس انحسار المخاطر بل **تحوّلها جغرافيًا** مع بقاء قابلية الارتداد مرتفعة.

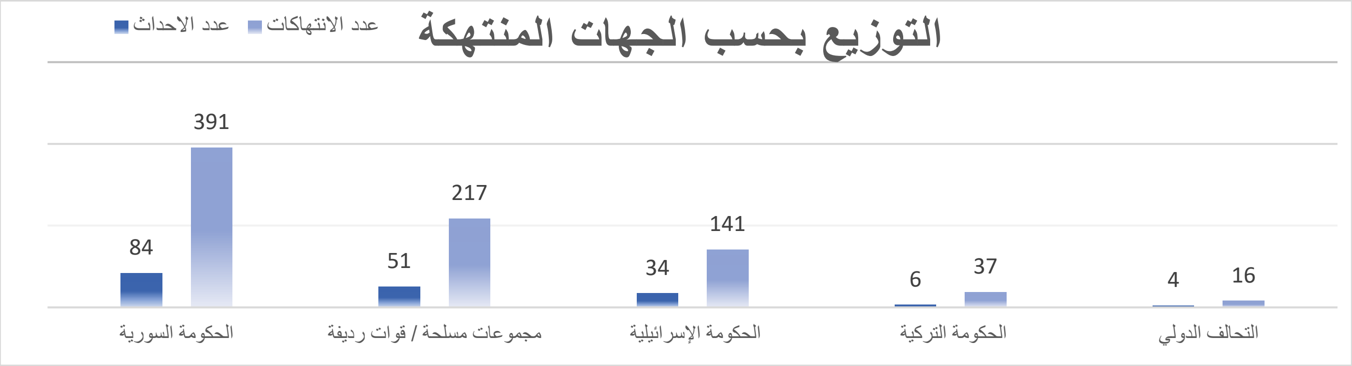

الحكومة السورية تسجّل خلال الأسبوع الحالي **العبء الأكبر كميًا ونوعيًا**، مع استمرار نمط الوقائع المركّبة (حرمان من الحرية + سوء معاملة + انتهاك ضمانات إجرائية)، ما يشير إلى انتقال أوضح نحو **ضبط أمني مؤسسي داخل المجال الحضري** (دمشق، حماة، حمص، حلب)، وهو امتداد لتحذيرات الأسبوع الماضي من "الظلّ الأمني" وضعف المساءلة في البيئة الانتقالية، لكن مع **اتساع جغرافي أكبر**.

في المقابل، تتراجع **المجموعات المسلحة/القوات الرديفة** نسبيًا من حيث العبء الإجمالي مقارنة بالأسبوع الماضي، ويتحوّل نمطها من "انتشار احتكاكات كثيرة منخفضة التراكب" إلى **حوادث أقل عددًا لكن ضمن بيئات أكثر حساسية اجتماعيًا**، ما يرفع مخاطر التحوّل إلى وقائع ذات أبعاد تمييزية أو انتقامية عند الذروات.

أما **الحكومة الإسرائيلية** فتبقى جهة رئيسية في الجنوب مع **استقرار مرتفع في عدد الوقائع وانخفاض نسبي في المركّبية**، بما يكرّس نمط "ضغط ميداني متكرر منخفض الشدة عالي الأثر الحقوقي اليومي"، خصوصًا عبر قيود الحركة والاحتجازات القصيرة، دون انتقال إلى مواجهة عسكرية واسعة، وهو استمرار مباشر لتوصيف الأسبوع الماضي لجنوب سوريا كبيئة متقلبة مزمنة.

بخلاف الأسبوع الماضي الذي غلب عليه عبء الفاعلين غير الرسميين مع احتكاكات أقل مركّبية، يشير الأسبوع الحالي إلى **عودة مركز الثقل إلى الجهات الرسمية مع ارتفاع نوعي في الانتهاكات داخل الواقعة الواحدة**، ما يرفع مستوى المخاطر الحمائية، ويجعل احتمالات التصعيد الموضعي مرتبطة أكثر بسلوك الضبط المؤسسي داخل المدن، لا فقط بالاحتكاك الميداني في الأطراف.

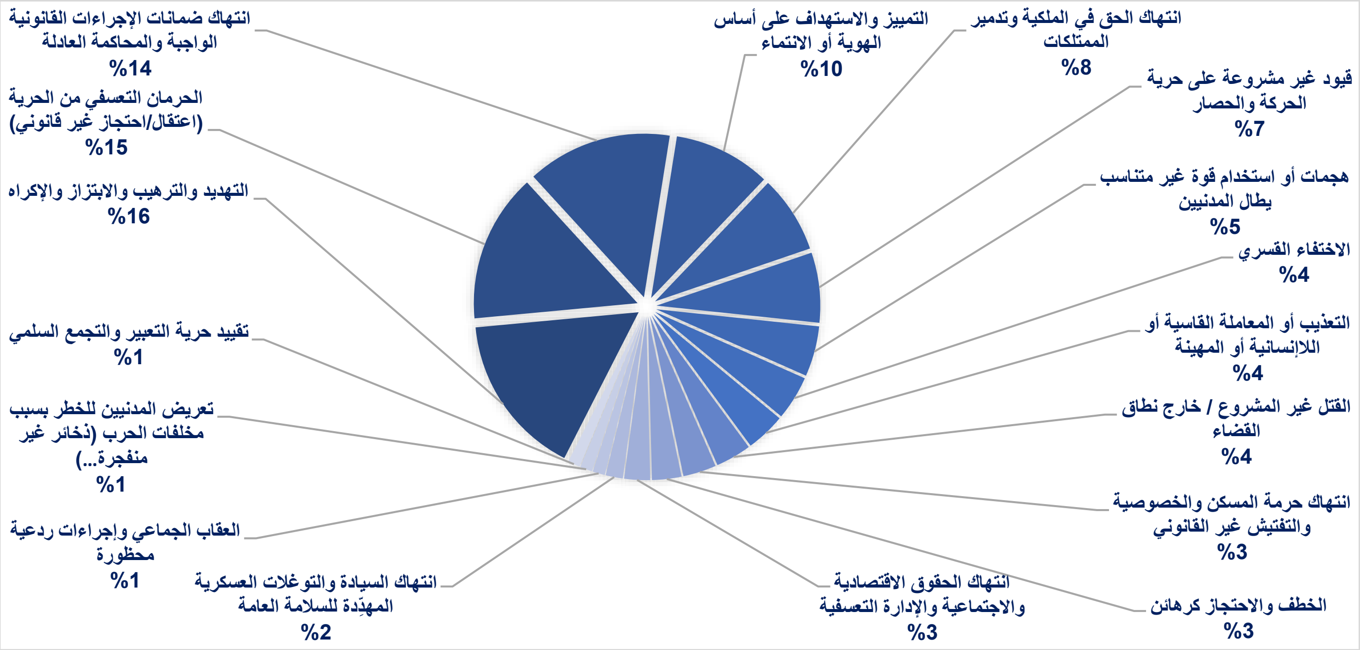

يُظهر الأسبوع الحالي انتقال مركز الثقل من مؤشرات الفشل البنيوي في الحماية إلى **أنماط ضبط قسري مباشر** داخل المجال المدني، مع تصدّر الحرمان من الحرية وانتهاك الضمانات الإجرائية والتهديد والترهيب كحزمة واحدة لإدارة التوترات.

يتراجع العنف المميت واسع النطاق مقارنة بالأسبوع الماضي، لكنه يبقى حاضرًا على شكل **انزلاقات موضعية شديدة الخطورة** داخل سياق الضبط، ما يحافظ على مخاطر جسيمة دون تحوّل إلى مواجهة عامة.

يستمر التمييز والاستهداف الهوياتي كعامل مضاعِف يرفع قابلية تحوّل الوقائع إلى توترات مجتمعية عند الذروات.

في الجنوب، تعمل قيود الحركة والتوغلات كرافعة لبقية الأنماط (احتجاز/ترهيب)، ما يكرّس نمط ضغط يومي منخفض الشدة عالي الأثر الحقوقي. ويتقاطع تصاعد انتهاكات الملكية والحقوق الاقتصادية–الاجتماعية مع ضغط مطلع العام والإجراءات النقدية/الإدارية، بما يحوّل الأزمة من أمنية فقط إلى **أزمة حماية معيشية–قانونية مركّبة**.

الخلاصة أن المخاطر لم تنخفض بل **انتقلت من الصدمة إلى الاستنزاف الحقوقي اليومي**، وهو نمط أكثر استدامة وأصعب تفكيكًا دون تدخلات وقائية شاملة.